# واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وعوائقه في الجزائر

بقلم ناصر مراد
أستاذ محاضر ـ كلية العلوم الإقتصادية
وعلوم التسيير ـ جامعة البليدة

## المقدمة :

تعتبر التطورات الاقتصادية التي شهدها العالم في نهاية القرن العشرين والمتمثلة في التوقيع على اتفاقية منظمة التجارة الدولية وما تضمنته من تحرير حركة التجارة الدولية وحرية انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، من أهم العوامل التي ساهمت في زيادة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة من خلال شركات متعددة الجنسيات. فالعولمة وما أفرزته من تزايد الاعتماد الاقتصادي الدولي المتبادل، وإلغاء الحواجز أمام حركة التجارة الدولية أدت إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي وزيادة مساهمته في عملية التنمية الاقتصادية.

والجزائر خلال السبعينات والثمانينات لم تهتم كثيرا بالاستثمار الأجنبي المباشر بحيث لجأت إلى الاقتراض للوفاء بحاجاتها المالية من النقد الأجنبي، إلا أنه من نهاية الثمانينات واجهت الجزائر أزمة المديونية الخارجية، وبالتالي خطورة الاعتماد على القروض. وهكذا تحول الاهتمام إلى جدب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ورغم مختلف الإجراءات المتخذة إلا أن حجم هذه الاستثمارات بقي ضعيف. في هذا المجال نتساءل عن ما هي دوافع اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وكيف يمكن تفعيله ؟

لمعالجة هذه الإشكالية سوف نتطرق إلى العناصر التالية :

- دوافع اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر
- واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
- عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
- آليات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

## أولا : دوافع اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر

حسب صندوق النقد الدولي فإن الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن (تلك العملية التي تقوم من خلالها منشاة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج موطنها الأصلي بقصد المشاركة الفعلية وممارسة قدر من التأثير على عمليات المشروعات[1] .

وتعتبر الشركات متعددة الجنسيات كأداة هامة في تجسيد الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يتصف بالتقلب حيث يتميز بسرعة تحركاته بحثا عن الربح والفائدة، لذلك ينتقل نحو الأماكن التي توفر له التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة [2]. كما يتميز بعدة خصائص تتمثل في العناصر التالية : [3]

- وجه بارز من أوجه حركات رؤوس الأموال الدولية طويلة المدى.
- يتمتع بقدرة أكبر على تعزيز التكامل العالمي.
- ميكانيزم حقيقي لإخراق الأسواق الدولية من طرف الشركات الأجنبية وخاصة الشركات متعددة الجنسيات.

---

1 - صفوت عبد السلام عوض الله، منظمة التجارة العالمية والإستثمار الأجنبي المباشر، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص 7 .

2 - ضياء مجيد الموسوي، العولمة وإقتصاد السوق الحرة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 129 .

3 - فضيل فارس، هل يشكل الإستثمار المباشر الأجنبي مظهرا للعولمة الإقتصادية؟ وإلى أي مدى تبرز أهميته للإقتصادات النامية؟ ، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 10، 2004، ص 210 - 211 .

- ميكانيزم حقيقي للوطن في الخارج ومن تدويل الإنتاج ورؤوس الأموال.

دعامة من دعامات تنمية إقتصادات الدول المضيفة له وخاصة الدول النامية وعامل من عوامل تكريس الإنفتاح الحقيقي للإقتصادات على التحولات العالمية ومن ثم الاندماج الحقيقي في الاقتصاد العالمي.

لقد إزدادت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في نهاية القرن العشرين، وقد ساهمت العولمة في ذلك من خلال انخفاض القيود على التبادل التجاري والاستثمار وحرية تنقل رؤوس الأموال والتقدم التكنولوجي وانخفاض تكلفة النقل والاتصالات، بالإضافة إلى تراجع أهمية القروض الدولية نظرا للمشاكل الإقتصادية التي تخلفها، وهكذا أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر بديلا عن القروض الأجنبية في التمويل الدولي. كما أصبحت الجزائر تولي أهمية كبيرة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك نظرا للفوائد التي يمكن أن يحققها والتي تتمثل في العناصر التالية :

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر شكلا بديلا للمديونية بحيث لا يتطلب أي إلتزامات بالدفع من طرف الدولة المضيفة كما يجنبها مصاعب تسيير الديون الخارجية. بالإضافة الى جدية مشاريع الشركات الأجنبية إذ تكون فرص نجاحها كبيرة، بينما عدم فعالية القروض الخارجية بحيث قد يكون إستخدامها غير أمثل وموجه للإستهلاك العام.

- يعمل عاى تقليص حجم البطالة من خلال فرص العمل التي يتيحها، وذلك بزيارة حجم الاسثتمارات. وتتوقف قدرة الاستثمار الأجنبي المباشر على إحداث أثر إيجابي على العمل على ممارسات الشركات الأجنبية المستثمرة والبيئة التنظيمة التي تعمل فيها، بالإضافة إلى مستوى ومهارة قوة العمل في الدولة المضيفة. [4]

4-زيدان محمد، الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة إنتقال-نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر-، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 0 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الشلف، 2004 ، ص 137 .

- يتيح الإستثمار الأجنبي المباشر نقل التكنولوجيا إلى الدولة المضيفة عن طريق جلب التقنيات والمهارات والخبرات العالية، وتتوقف أهمية ذلك على مدى إحتكاك الشركات المحلية بالشركات الأجنبية، كما أن المنافسة التي تمارسها الشركات الأجنبية تدفع بالشركات المحلية إلى إستعمال تكنولوجيا حديثة لضمان البقاء في السوق.

- يعمل الإستثمار الأجنبي المباشر على تدعيم التجارة الخارجية من خلال إتجاهه للإستثمار في الصناعات للتصدير، خاصة تلك التي يتمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ [5].

- يؤدي التوقف التكنولوجي للشركات الأجنبية إلى زيادة الكفاءة لدى الشركات المحلية عن طريق منح التراخيص والمساعدات الفنية، بالإضافة إلى علاقات التشابك التي تربطهما.

- إن وجود المشاريع الإستثمارية الأجنبية قد يشكل حافزا لإنشاء مشاريع محلية جديدة تعمل على تزويدها بما تحتاجه من المواد الأولية والوسيطة.

- يعد وسيلة مكملة للإستثمارات الوطنية الحكومية والخاصة، ذلك أن زيادة هذا الإستثمار يقلل من الضغط على المدخرات المحلية من خلال إقامته للمشاريع الإقتصادية، ويعوض بها عن النقص الحاصل في إستثماراتها المحلية التي تعاني الأقطار النامية من عجز فيها [6].

- يسمح للدولة المضيفة باكتساب السمعة الطيبة على المستوى الدولي، مما يعمل على جلب المزيد من الإستثمارات في المستقبل.

---

5 - قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية - دراسة تحليلية وتقييمية-، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 254 .

6 - سعد محمود الكواز، الإستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الأقطار النامية، ملتقى دولي حول إشكالية النمو الإقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 251 .

بالإضافة الى تلك المزايا يـ جد عدة عوامل داخلية وخارجية دفعت بالجزائر اللجوء إلى الإستثمار الأجنبي المباشر، والتي تتمثل في العناصر التالية :

- الإخفاق التنموي نتيجة فشل نهج التنمية وفشل سياسات التصنيع المتبعة لعدم قدرتها على بناء إقتصاد قوي وتلبية احتياجات أفراد المجتمع.

- الإختلالات الهيكلية التي أدت إلى عجز الميزانية العامة، وتميز الإقتصاد الوطني بالطابع الريعي لإعتماده على المحروقات بشكل كبير.

- فشل سياسة احلال الواردات وسياسة التصنيع الموجه للتصدير.

- تفاقم عدة مشاكل إقصادية وإجتماعية خاصة البطالة والفقر وضعف الإنتاج وعدم قدرته على منافسة الإنتاج الأجنبي.

- التبعية التكنولوجية وعدم مقدرتها على بناء قدرات تكنولوجية ذاتية، نظرا لعدم ملائمة التكنولوجية المستوردة وإرتفاع تكلفتها.

- تصاعد موجة العولمة والإتجاه نحو الإندماج في الإقتصاد العالمي وما يصاحبه من التحرير التجاري والمالي وفتح الأسواق وزيادة شدة المنافسة الدولية وتقليص دور الدولة من خلال زيادة مشاريع القطاع الخاص، تلك التحولات شكلت ضغوطات على الجزائر أجبرها على صياغة توجهات تنموية تتماشى مع تلك التطورات العالمية الجديدة.

إنتشار الخطاب على المستوى الدولي الذي يؤدي الإديولوجية التي مفادها أن إجتذاب الإستثمار الأجنبي المباشر وحمايته عامل أساسي لتدعيم تحقيق التنمية في الدول المضيفة له والمكاسب الحقيقية التي يمكن أن تجنيها وراء إنفتاحها عليه، وعامل حقيقي للإندماج في الإقتصاد العالمي، والسعي لإستقطاب حصة أكبر من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بغية الحصول على مختلف المعارف التكنولوجية والتسييرية والتسويقية[7].

7- فضيل فارس، واقع الإستثمار الأجنبي المباشر ومعوقاته في الجزائر خلال الفترة 1989 - 2005، مجلة الإقتصاد المعاص، العدد 1، معهد العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي خميس مليانه، الجزائر، 2007، ص 208 .

## ثانيا : واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن السياسة الإقتصادية المنتهجة في الجزائر منذ الإستقلال رإلى غاية أواخر الثمانينات لم تنجح في دفع عجلة التنمية، وتزامن ذلك في تفاقم عدة مشاكل إقتصادية أهمها إرتفاع معدل التضخم والبطالة وإختلال ميزان المدفوعات وتفاقم الديون الخارجية خاصة بعد الأزمة البترولية العالمية لسنة 1986، بالإضافة إلى التحديات الخارجية من خلال تصاعد حدة العولمة وضرورة الإندماج في الإقتصاد العالمي، في هذا الظرف بدلت الجزائر جهودا معتبرة قصد مواكبة تلك التحولات حيث باشرت عدة إصلاحات إقتصادية في إطار التوجه نحو الإقتصاد الحر عن طريق إحلال آليات السوق والمنافسة محل الإقتصاد الموجه، وذلك من خلال تحرير التجارة وزيادة مشاركة القطاع الخاص وتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر. في هذا الإطار وضعت الجزائر عدة قوانين لتطوير الإستثمار الأجنبي المباشر وترقيته، وسنستعرض هذه القوانين كما يلي :

ـ **قانون النقد والقرض** : صدر سنة 1990 تحت رقم 90 ـ 10 ويتعلق بإعادة تنظيم النظام النقدي والبنكي، وكذلك تنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال، والذي أعطى دفعا قويا باتجاه حرية تنقل رؤوس الأموال لتمويل المشاريع الإقتصادية ومن أهم بنوده مايلي:

- يسمح بتحويل المداخيل والفوائد وإعادة تحويل رؤوس الأموال
- إقرار مبدأ المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب
- إلغاء الأحكام المتعلقة بأغلبية رأس المال المحلي بالنسبة للشركات المختلطة
- حرية الإستثمار في مختلف المجالات الرخص بها.

ـ **قانون المحروقات** : صدر سنة 1991 تحت رقم 91 ـ 21 في مجال النفط والغاز والمعدل للقانون رقم 86 ـ 14 الخاص بالمحروقات. ويتعلق قانون المحروقات الجديد بتنظيم نشاطات التنقيب، الإستكشاف، الإنتاج ومختلف العمليات التجارية في إطار الشراكة مع الشركات الأجنبية، لذلك فتح المجال للشركات البترولية الأجنبية للإستثمار في قطاع المحروقات.

**قانون الإستثمار لسنة 993** : صدر بموجب المرسوم التشريعي رقم 93 ـ 12 بتاريخ 5 أكتوبر1993 والمتعلق بترقية الإستثمار، والذي عمل على تشجيع وتنظيم وتطوير الإستثمار الأجنبي والمحلي، وبالتالي يكرس الانفتاح والتكيف مع التغيرات العالمية. وقد تضمن هذا القانون مختلف القواعد المنظمة لنشاط المستثمرين الأجانب بالإضافة إلى مختلف الحوافز الضريبية والجمركية والضمانات والتسهيلات الممنوحة لهم.

وفي هذا الإطار في سنة 1993 أسست وكالة ترقية ودعم ومتابعة الإستثمارAPSSI التي تعمل على تقديم التسهيلات ومتابعة مدى إحترام المستثمرين لإلتزاماتهم.

ـ **قانون الإستثمار لسنة 2001** : صدر بموجب الأمر رقم 01 ـ 03 بتاريخ 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الإستثمار، والذي يعمل على تعميق الإصلاحات الإقتصادية وخلق مناخ ملائم لتنشيط الإستثمارات المحلية والأجنبية. لذلك تم إلغاء كل الأحكام السابقة المخالفة له، لاسيما تلك المتعلقة بقانون الإستثمار لسنة 1993. ويتصف قانون الإستثمار لسنة 2001 بالوضوح و التفصيل، كما يمنح للمستثمرين الأجانب عدة حوافز مالية و جبائية و جمركية إلى تبنيه أربع مبادئ هامة هي : مبدأ حرية الإستثمار، رفع القيود الإدارية عليه، عدم الإلتجاء إلى التأميم وحرية تحويل رأس المال و العوائد الناتجة عنه والتحكيم الدولي [8].

يتضح مما سبق أن الجزائر بذلت جهودا معتبرة والمتعلقة بتحسيس الإطار التشريعي والتنظيمي ومختلف الحوافز والضمانات والتسهيلات الممنوحة قصد إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن حجم التدفقات الواردة من ذلك الإستثمار ضعيف خلال الفترة 1989 ـ 1995 وذلك راجع إلى عدة عوامل أهمها عدم توفر الأمن والإستقرار السياسي و الإقتصادي، بالإضافة إلى بداية تنفيد الإصلاحات الإقتصادية من خلال

8 ـ محمد يوسفي، مضمون أحكام الأمر 01 ـ 03 متعلق بتطوير الإستثمار ومدى قدرته على تطوير الإستثمارات الوطنية والأجنبية، مجلة الإدارة، العدد 23، الجزائر، 2001، ص 22 .

برنامج التثبيت و التعديل الهيكلي ومرافقه من سياسة إنكماشية و الضغط على الطلب. وإنطلاقا من سنة 1996 بدأت الشركات الأجنبية والمستثمرين الأجانب يتوافدون على الجزائر،وبالتالي تحسن في حجم التدفقات الواردة إليها كما يوضح الجدول التالي:

**الجدول رقم 1: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 1991ـ2003 الوحدة مليون دولار**

| السنة | التدفقات الواردة |
|---|---|
| 1991 | 13 |
| 1992 | 10 |
| 1993 | 13 |
| 1994 | 15 |
| 1995 | 25 |
| 1996 | 270 |
| 1997 | 260 |
| 1998 | 501 |
| 1999 | 507 |
| 2000 | 438 |
| 2001 | 1196 |
| 2002 | 1065 |
| 2003 | 634 |

**المصدر : فضيل فارس ، واقع الإستثمار الأجنبي المباشر ومعوقاته في الجزائر خلال الفترة 1989ـ2005 مرجع سابق، ص215 نقلا عن :**
**FAIS et UNCTAD , world investissement report 2004**

يتضح من الجدول السابق أن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في تطور ملحوظ، ونفسر ذلك إلى التحسن المعتبر في الوضع الأمني و الإصلاحات الإقتصادية التي عملت على إنفتاح الإقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى إصدار الأمر رقم 01 ـ 03 لسنة 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار والدي كرس إدارة حقيقية لتشجيع الإستثمار الأجنبي، وفي نفس السنة إنطلق برنامج الإنعاش الإقتصادي الذي إمتد إلى غاية 2004 وخصص له غلاف مالي قدره 525 دج [9] قصد إنعاش الإقتصاد عن طريق تفعيل الطلب الكلي و ترقية الأنشطة التي بإمكانها توفير مناصب الشغل و التهيئة التحتية للإقتصاد الوطني وفق التحولات التي تميز المسار التنموي. وكذلك المصدقة على إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي سنة 2002 والذي عمل على تكريس حرية التبادل التجاري وتشجيع الإستثمار .

ورغم ذلك التحسن في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للسنوات الأخيرة، إلا أن ذلك المستوى لا يزال ضعيفا ولا يرق إلى التطلعات المنتظرة ، ونفسر ذلك إلى العوائق التي يعرفها الإقتصاد الوطني. وعلى المستوى العربي بالنسبة للفترة 2001ـ 2003 نجد المغرب من أقدر الدول العربية على إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغ إجمالي الإستثمارات الأجنبية 5.585 مليون دولار تليها الجزائر ب 2.895 مليون دولار ثم السودان ب 2.636 مليون دولار كما يوضح الجدول التالي:

9 ـ المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، تقرير السداسي الثاني لسنة 2004، الجزائر ، 2005، ص 120 .

**الجدول رقم 2: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى بعض الدول العربية**

**خلال الفترة 2001 ـ 2003 الوحدة مليون دولار**

| السنوات / الدول | 2001 | 2002 | 2003 | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| المغرب | 2.825 | 481 | 2.279 | 5.585 |
| الجزائر | 1.196 | 1.065 | 634 | 2.895 |
| السودان | 574 | 713 | 1.349 | 2.636 |
| تونس | 486 | 821 | 584 | 1.891 |
| مصر | 510 | 647 | 237 | 1.394 |
| قطر | 296 | 631 | 400 | 1.327 |
| ليبيا | 101 | 96 | 700 | 897 |
| لبنان | 249 | 257 | 358 | 864 |
| السعودية | 20 | 615 | 208 | 843 |
| البحرين | 81 | 217 | 517 | 815 |
| موريطانيا | 92 | 218 | 214 | 524 |

**المصدر: مفتي محمد البشير، مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 1993 ـ 2004 رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصاد وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005 ،ص 50 نقلا عن: مجلة ضمان الإستثمار، العدد 03، 2004 .**

وفيما يتعلق بأهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 1998 ـ 2002 نجد الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الأولى حيث قدرت إستثماراتها ب 906.9 مليون دولار ، تليها مصر ب 363.2 مليون دولار ثم فرنسا بـ 344 مليون دولار، و تتبعها دول أخرى كما يوضح الجدول التالي :

**جدول رقم 3 : أهم الدول الأجنبية المستثمرة في الجزائر**

**خلال الفترة 1998 ـ 20002**

| المرتبة | الدولة |
|---|---|
| 1 | الولايت المتحدة الأمريكية |
| 2 | مصر |
| 3 | فرنسا |
| 4 | إسبانيا |
| 5 | إيطاليا |
| 6 | ألمانيا |
| 7 | هولندا |
| 8 | بريطانيا |
| 9 | اليابان |
| 10 | بلجيكا |

**المصدر : فضيل فارس، واقع الإستثمار المباشر و معوقاته في الجزائر**

**خلال الفترة 1989 ـ 2005 مرجع سابق ، ص 216 .نقلا عن :**

**FIA et UNCTAD , wold investissement report 2004**

وفيما يتعلق بتوزيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاعات خلال الفترة نوفمبر 2002 ـ سبتمبر 2004 المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، يحتل قطاع النقل الصدارة ب 5.243 مشروع موفرا بذلك 48.924 منصب عمل، يتبعه قطاع الصناعة ب 3.519 مشروع موفرا بذلك 596 .97 منصب عمل،وفي المرتبة الثالثة قطاع البناء والأشغال العمومية ب 1.942 مشروع و تتبعها قطاعات أخرى كما يوضح الجدول التالي :

**الجدول رقم 4 : توزيع مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر**
**حسب قطاع النشاط**
**خلال الفترة : 13 /11 /2002 ـ30 /09 / 2004**

| قطاع النشاط | عدد المشاريع | النسبة % | عدد مناصب الشغل | النسبة % |
|---|---|---|---|---|
| النقل | 5.243 | 39.70 | 48.924 | 18.11 |
| الصناعة | 3.519 | 36.65 | 97.596 | 36.12 |
| البناءوالأشغال العمومية | 1.942 | 14.71 | 63.906 | 23.65 |
| الزراعة | 1.121 | 08.49 | 19.045 | 07.05 |
| الخدمات | 977 | 07.40 | 29.481 | 10.91 |
| السياحة | 205 | 01.55 | 7.020 | 02.60 |
| الصحة | 198 | 01.50 | 4.198 | 01.55 |
| المجموع | 13.205 | 100 | 270.170 | 100 |

**المصدر : إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار 2004**

ونشيرأن قطاع المحروقات إستحوذ على أكبر حصة من الإستثمار الأجنبي المباشر خاصة من طرف الشركات الأمريكية، ويرجع ذلك إلى ما تملكه الجزائر من ثروات طبيعية هامة.

## ثالثا : عوائق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

رغم الجهود التي بذلتها الجزائر و المتعلقة بتحسين الإطار التشريعي والتنظيمي و مختلف الحوافز الممنوحة قصد إستثمار الأجنبي المباشر إلا أن التدفقات الواردة من ذلك الإستثمار مازالت ضعيفة و محتشمة، و ذلك لوجود عدة عوائق تحول دون تدفق الإستثمار الأجنبي نحو الجزائر.

### 1 ـ غياب الإستقرار السياسي و الأمني :

خلال التسعينات شهدت الجزائر عدم إستقرار سياسي و تدهور الوضع الأمني مما أثر على ضعف توافد الإستثمار الأجنبي المباشر، حينما تم تصنيف الجزائر من بين البلدان ذات الخطر الجد مرتفع من طرف هيأة كوفاس المتعلقة بضمان الإستثمار. كما أن عدوم سيادة القانون وتفشي الفساد و الرشوة و تقييد حريات الأفراد ساهم في قلة إقبال الإستمار الأجنبي إلى الجزائر .

### 2 ـ العائق القانوني :

رغم إصدار الأمر رقم 01ـ 03 لسنة 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار، و الذي يعتبر أكثر وضوحا و تفصيلا ، ويغطي نقائص قانون الإستثمار لسنة 1993، إلا أننا نضع الملاحظات التالية:

- لا يتضمن نصوصا متعلقة بتمتع الإستثمار بالحماية التشريعية في إطار القواعد الدستورية.
- تقييد الإستثمار في مجالات محددة وهذا يتنافى مع حرية الإستثمار.
- عدم معالجة طريقة معاملة الخسائر وتسويتها في الحالات الطارئة مثل الزلازل والحروب.

**3 - العائق المالي:**

والذي يتجسد في إنفصال القطاع المصرفي عن الدائرة الإقتصادية بحيث في سنة 2001 بلغ مستوى السيولة لدى البنوك التجارية 250 مليار دج غير مستغلة لفائدة المتعاملين الإقتصاديين، كما أن تنظيمه ووسائل تدخله مازالت بدائية مقارنة بالمعايير الدولية، ورغم إقحام القطاع الخاص في الميدان المصرفي إلا أنه لم يتمكن من إثارة المنافسة وتمويل الإستثمار. بالإضافة إلى ذلك رغم وجود بورصة القيم المنقولة إلا أنها لم تؤد دورها في تمويل النشاط الإقتصادي، فهي لم تتطور منذ بداية عملها، بالإضافة إلى عدم إثارة المؤسسات العمومية والخاصة للإنضمام، كما أن تسييرها غير فعال نظرا للعدد الضئيل من السندات المسعرة في البورصة.

**4 - مشكلة العقار:**

يعتبر العقار الصناعي من أهم الشروط لتحقيق الإستثمار الوطني والأجنبي، إلا أنه من الصعب الحص،ل عليه نظرا لقلة الأراضي وتكلفتها والمضاربة عليها، كما يوجد إشكالية غياب عقود الملكية لدى المستفيدين من الأراضي الصناعية بالإضافة إلى مشاكل أخرى تتمثل فيما يلي [10]:

10 - علي همال وفطيمة حفيظ، آفاق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الشراكة الأورو متوسطية، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد 34، مطبعة معهد التخطيط القومي، القاهرة، 2005، ص 190

- طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق السنة.

- نقل الإجراءات وتقديم نفس الملفات أمام هيئات ترقية الإستثمار، وهيئات تخصيص العقار ومرة أخرى أمام مسيري العقار.

- تخصيص الأراضي بتكاليف باهظة تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأية تهيئة، أو في مناطق وهمية لعدم إنشائها بعد، نظرا لوجود نزاع حول مليكيتها.

عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط.

### 5 - عراقيل أخرى

بالإضافة إلى ماسبق يوجد عراقيل أخرى تؤثر سلبا على مناخ الإستثمار في الجزائر والتي نلخصها فيما يلي:

- وجود إقتصاد موازي بشكل كبير يؤثر سلبا على السياسة الإقتصادية المنتهجة.

- بطء تنفيذ برامج الإصلاح الإقتصادي خاصة عملية الخوصصة بالرغم من إرساء القاعدة القانونية والمؤسسية في ظل التعهدات الدولية مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

- عدم توفر البيانات الكافية عن الأوضاع الإقتصادية والفرص الإستثمارية المتاحة.

- عدم فعالية النظام القضائي مع غياب محاكم تجارية.

- ضعف البنية التحتية والخدمات والمرافق الضرورية لإقامة المستثمرين الأجانب.

- عدم فعالية النظام الضريبي خاصة فيما يتعلق بضعف الإدارة الضريبية وعدم مراعاة العدالة الضريبية وعدم إستقراره وذلك للتعديلات المتكررة سنويا.

- عدم مراعاة المقاييس الدولية بالنسبة للموانئ الجزائرية خاصة فيما يتعلق عدم إحترام نظام المداومة في العمل الليلي.

- تعاني الإدارة الجزائرية من العراقيل البيروقراطية مما يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال نحو مناطق أكثر ملاءمة.

ـ تعدد الأجهزة المشرفة على الإستثمار وبالتالي تداخل الصلاحيات مما يؤدي إلى إرباك المستثمر.

## رابعا : آليات إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر

خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي أصبح الإستثمار الأجنبي المباشر يحضى بإهتمام كبير في الدول النامية ومنها الدول العربية، والتي ساد فيما بينها تنافس لإستقطاب المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك من خلال إتخاذ جملة من الإجراءات والضمانات الكفيلة بمنح المزايا والحوافز للمستثمرين الأجانب، ويمكن تصنيف هذه الحوافز كما يلي:

### 1 ـ حوافز ضريبية :

تمنح الحوافز الضريبية بهدف تخفيض أعباء الضرائب للمستثمر الأجنبي حتى لا يتردد الإستثمار في البلد المضيف، وتتفاوت هذه الحوافز حسب القطاع الذي توجه إليه الإستثمارات وقد تأخذ الأشكال التالية:

ـ إعفاءات ضريبية وتسهيلات جمركية المتعلقة بالواردات للأصول الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج.

ـ إعفاء المشاريع الإستثمارية من الضرائب على الأرباح لمدة طويلة قد تصل إلى 15 سنة.

ـ إعفاء الصادارات الموجهة للمشاريع القائمة في المناطق الحرة من الرسوم الجمركية وضرائب التصدير لمدة طويلة.

ـ تشجيع المشروعات الأجنبية على إعادة إستثمار أرباحها في الدولة المضيفة، وذلك بإعفائها من الضرائب للأرباح المعاد إستثمارها.

ـ القضاء على الإزدواج الضريبي.

ـ إمكانية إستخدام طريقة الإهتلاك المتصاعد أو المتناقص، والإستفادة من تقنية الرصيد الجبائي والقرض الضريبي.

ونشير يجب إختيار المزيج المناسب من الحوافز الضريبية قصد إستقطاب الإستثمار الأجنبي المستهدف، ويختلف هذا المزيج حسب نوع الإستثمار وظروف كل دولة، بالإضافة إلى ذلك يجب تجنب منح حوافز ضريبية دون جدوى. كما أفادت بعض الدراسات أن الإعفاءات الضريبية ليست في المقام الأول من حيث الأهمية للشركات الأجنبية عند إتخاذ قرار الإستثمار، بل تسبقها عوامل أخرى خاصة توفير البنية الأساسية والإستقرار السياسي والإجتماعي ومدى توفر عوامل الإنتاج والحرية الإقتصادية [11].

**2 ـ حوافز تمويلية:**

وهي تتضمن قيام الدولة المضيفة بتوفير الأموال اللازمة لمشروع المستثمر الأجنبي، وذلك من خلال تقديم إعانات حكومية وتسهيلات للحصول على القروض من البنوك الوطنية مع تخفيض معدلات الفائدة عليها، بالإضافة إلى تقديم مساعدات مالية لإجراء الدراسات والبحوث الضرورية لإقامة المشاريع أو توسيع المشاريع القائمة.

**3 ـ حوافز أخرى:**

تمنح الدول المضيفة حوافز أخرى للشركات الأجنبية المستمرة والتي تتمثل فيما يلي:

- عدم فرض قيود على تملك المشروعات الإستثمارية
- إمكانية تملك الأراضي والعقارات.
- تخفيض قيمة إيجار العقارات والأراضي المتعلقة بالإستثمارات.
- إمكانية تحويل الأرباح إلى الخارج.

---

11- قويدري محمد، واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول العربية، ملتقى دولي حول إشكالية النمو الإقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 183 .

- إقامة مناطق حرة مع تمكين المستثمر الأجنبي الإستفادة من التسهيلات والإعفاءات الممنوحة.

بالإضافة إلى ما سبق وبغرض إستقطاب المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة تعمل الدول المضيفة من خلال تشريعاتها على تقديم مختلف الضمانات اللازمة للمستثمر الأجنبي والتي تتمثل فيما يلي [12] :

- مبدأ إحترام الحقوق المكتسبة أي إحترام حقوق المستثمر التي إكتسبها وفقا لقانون الإستثمار.

- عدم جواز الإستيلاء أو التأميم إلا بقانون أو عن طريق القضاء.

- حق تحويل رأس المال والأرباح.

- حل المنازعات التي تطرأ بين الدولة المضيفة للإستثمار والمستثمر الأجنبي وذلك من القضاء الوطني والتحكيم الدولي.

ورغم أن معظم الدول النامية تتبنى مختلف الحوافز والضمانات السابقة، إلا أن حصتها من تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة يبقى ضعيفا مقارنة مع الدول المتقدمة التي تستقطب ما يقارب 80 % من حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة [13] .

12 - نفس المرجع، ص188 .

13 - زيدان محمد، مرجع سابق، ص121 .

**الخاتمة :**

خلال التسعينات إهتمت الجزائر بإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر للإسهام في تدعيم التنمية الإقتصادية والإندماج في الإقتصاد العالمي، ولتحقيق ذلك منحت عدة حوافز وتسهيلات وضمانات عبر مختلف قوانين الإستثمار، إلا أن حصة الجزائر من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر تبقى ضعيفة ومعظمها متعلق بقطاع المحروقات. ونفسر ذلك الوضع بوجود عدة معوقات ومن أهمها مشكلة التمويل والتسهيلات الإنتمائية بالإضافة إلى تفشي الرشوة والبيروقراطية وعدم الإستقرار السياسي. لذلك يجب بذل المزيد من الجهود قصد تذليل تلك العقبات ووضع إستراتيجية إقتصادية شاملة لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر.

المراجع :

1ـ زيدان محمد، الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة إنتقال ـ نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر ـ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 0، ديوان المطبوعات الجامعية، الشلف ، 2004.

2ـ سعد محمود الكواز، الإستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الأقطار النامية، ملتقى دولي حول إشكالية النمو الإقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005 .

3 ـ صفوت عبد السلام عوض الله، منظمة التجارة العالمية والإستثمار الأجنبي المباشر، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003 .

4ـ ضياء مجيد الموسوي، العولمة وإقتصاد السوق الحرة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005 .

5 ـ علي همال وفطيمة حفيظ، آفاق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الشراكة الأورومتوسطية، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد 34 ، مطبعة معهد التخطيط القومي، القاهرة، 2005 .

6 ـ فضيل فارس، هل يشكل الإستثمار المباشر الأجنبي مظهرا للعولمة الإقتصادية؟ وإلى أي مدى تبرز أهميته للإقتصادات النامية؟ ، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 10، 2004 .

7 ـ فضيل فارس، واقع الإستثمار الأجنبي المباشر ومعوقاته في الجزائر خلال فترة 1989ـ2005، مجلة الإقتصاد المعاصر، العدد 1 ، معهد العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، 2007 .

8 ـ قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية ـ دراسة تحليلية و تقييمية ـ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 .

9- قويديري محمد، واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول العربية، ملتقى دولي حول إشكالية النمو الإقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسير، جامعة الجزائر، 2005 .

10 ـ المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، تقرير السداسي الثاني لسنة 2004، الجزائر، 2005 .

11 ـ محمد يوسفي، مضمون أحكام الأمر 01 ـ 03 متعلق بتطوير الإستثمار ومدى قدرته على تطوير الإستثمارات الوطنية والأجنبية، مجلة الإدارة، العدد 23، الجزائر، 2001 .

12 ـ مفتي محمد البشير، مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 1993 ـ 2004، رسالة ماجستير.

كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2005 .

13 ـ الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، الجزائر.